النظرية الاجتماعية بين العلم والفلسفة

بقلم: أ. الدراجي زروخي
معهد علم الاجتماع –جامعة باتنة–

ملخص المقال:

يتميز البحث العلمي بالدقة والمنهج والموضوعية، ويتطلب كثيرا من الاهتمام والحذر، ويستدعي جهودا متواصلة وقدرة كبيرة على التخيل والمثابرة والتحكم في الذات، والإنسان قبل أن يمضي إلى البحث العلمي المعروف بشكله الحالي، مارس نوعا آخر من التفكير، هذا التفكير يعرف بالتفكير الفلسفي. وإن حكمت على التفكير العلمي بأنه تفكير منظم وموحد، فهذا لا يعني أن التفكير الفلسفي خال من التنظيم. بل هو تفكير يخضع لمقاييس منطقية، ويراعي اتساق المقدمات مع النتائج لكن التفكير الفلسفي يعطي أكثر حرية للعقل وأكثر تحررا من الضوابط، ويمتاز بنوع من الشمولية وانفصال التفكير العلمي جاء بعد نضج المناهج العلمية التي تولت عملية تقنين الظواهر وتفسيرها وكانت البداية في التفكير العلمي والأسبقية للعلوم الطبيعية التي تناولت الظواهر الفيزيائية الواقعية هذه الظواهر اتخذ علماءها المنهج التجريبي سبيلا لفهمها وتفسيرها، وبعد النجاح المذهل الذي حققته العلوم الطبيعية، حاول بعض العلماء والمفكرين تطبيق المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية فاستقلت بذلك العلوم الاجتماعية عن الفلسفة، غير أن موضوع الدراسة في هذه العلوم يختلف عن موضوعها في العلوم الطبيعية، فهو أكثر تعقيدا وتشابكا، وهذا ما جعل الدراسة العلمية في الظواهر الاجتماعية تعرف عدة عوائق إبستمولوجية، مما استدعى التشكيك في قيمة العلوم الاجتماعية وقدرتها على تفسير ظواهرها تفسيرا علميا والتخلص من التفسير الفلسفي. وهذا ما حاولت توضيحه من خلال هذا المقال الذي يتناول المشكلة التالية: **هل تخلصت الدراسات السوسيولوجية من الطابع الفلسفي والتزمت بالطابع العلمي ؟**

المقدمة:

رغم أن علم الاجتماع انفصل عن الفلسفة وأصبح علما قائما بذاته، إلاّ أن الشكوك قامت حول هذا العلم، ولم يكتسب علم الاجتماع المصداقية العلمية لافتقاده لخصائص العلم والروح العلمية واحتواء دراسته على جانب كبير من الفلسفة، وما يؤكد ذلك تأخر علم الاجتماع في انفصاله عن الفلسفة، وسنبين من خلال هذا الطرح مجمل الصعوبات التي جعلت علم الاجتماع يفتقد نوعا ما للمعايير العلمية التي تتمتع بها العلوم الطبيعية، ومدى ارتباط الدراسات السوسيولوجية بالفلسفة وهذا ليس انتقاصا من قيمة علم الاجتماع، وإنما إشادة بصعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية دراسة علمية، واعتراف بالمجهودات الجبارة التي يبذلها علماء الاجتماع من اجل السيطرة على الظاهرة الاجتماعية، وحددنا هذه الصعوبات في النقاط التالية:

1- المفاهيم:

دقة العلم مستوحاة من دقة مفاهيمه، ويبقى الحديث عن دقة المفاهيم في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة غير وارد، فعلماء الاجتماع اختلفوا في تحديدهم لمفهوم علم الاجتماع، وهذا ما أقر به العديد من المفكرين ومن بينهم المفكر الأمريكي المعاصر كريشمان كومار بقوله " **ولا يستطيع المرء بالطبع طلب الدقة العلمية البالغة عند التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالعلوم الإنسانية إلاّ إذا كان فلسفيا مؤمنا تماما بالنظرة الوضعية التي لا تعنى سوى بالظواهر والوقائع دون أي تفكير تجريدي وجميع مفاهيم العلوم الإنسانية حسب العبارة المبجلة " قابلة جوهريا للجدل "**[1].

ويظهر التباين في تحديد مفهوم الاجتماع من خلال التعارف التي أوردها كل من ابن خلدون وأوجست كونت و دوركايم، فلكل منهم تعريف خاص بعلم الاجتماع. فقد عرفه ابن خلدون بقوله " **إنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني** "[2].

أما أوجست كونت(A.Comte) فقد عرفه بقوله "**هو دراسة قوانين وظواهر المجتمع**"[3].

في حين عرفه دوركايم (Durkhiem) بقوله " **علم النظم الاجتماعية الذي يبحث في طرق نشأتها ووظيفتها** "[4].

فهل يمكن بعد هذا التباين في المفاهيم أن نتحدث عن الدقة المفهومية لعلم الاجتماع ؟

2- الوضعية والحتمية:

يتفق العلماء على أن الوضعية هي إرجاع الظاهرة إلى أسبابها الحقيقية، حتى نتمكن من استئصال الظاهرة وتقنينها، لكن هل هذا الأمر متاح في دراسة الظواهر الاجتماعية على النحو الذي تعرفه العلوم الفيزيائية ؟

نستطيع أن نتعرف على بعض أسباب الظاهرة الاجتماعية، لكن الإلمام بها جميعا يعد أمرا مستحيلا لأن علم الاجتماع حينما يعمل على دراسة و فهم الحياة الاجتماعية، تختلف لديه مداخل المعالجة باختلاف وجهات النظر. ففي بعض الأحيان يركز الباحث على دراسة السلوك الإنساني المتعلق بالقيم، وفي أحيان أخرى يركز على المنجزات التكنولوجية وعلاقتها بمعالم الثقافة، وتارة يوجه الباحث نظره إلى النظم الاجتماعية التي تحرك النشاط الاجتماعي، بينما يفضل بعض الباحثين التركيز على ثقافة المجتمع السائدة وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية.

يظهر إذن أن البحث عن أسباب الظاهرة الاجتماعية متباين وقد لا يمكن إحصاء هذه الأسباب ولا يمكن حصر زواياها، وعين العالم في هذا المجال لا يمكن أن تبصر كل ما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية، بل إن عيون العلماء مجتمعة لا تستطيع فعل ذلك. وهذا ما بينه المفكر الانجليزي المعاصر جون رايت (Wright) من خلال دراسته لظاهرتي الطلاق والانتحار، فأسباب الطلاق – مثلا – لا تعد ولا تحصى ولا يمكن حصرها، فإذا أراد الباحث في هذه الظاهرة أن يدرك حقيقتها ركز في البداية على الفقر، باعتباره أداة تنهي استمرار الحياة الزوجية، لكن هذا ليس سببا كافيا، فقد يرجع الطلاق إلى أسباب ثقافية، لأن اختلاف ثقافة الزوجين قد تكون سببا في حدوث الطلاق، وقد لا يكون هذا السبب كافيا، لأن العواطف أيضا والعوامل النفسية هي الأخرى قد تؤدي إلى الطلاق ولو أستمر العالم في البحث عن أسباب الطلاق فلن ينهي هذا الأمر[5].

يتضح بعد هذا التحليل أن إرجاع الظاهرة الاجتماعية إلى كل أسبابها أمر غير وارد، ولو أمكن ذلك لعاشت المجتمعات دون مشاكل. ومعرفة الأسباب والسيطرة عليها يسهل علينا عملية تعميم النتائج وتسريع الحركة العلمية، وإذا كان التعميم خاصية متوفرة في العلوم الطبيعية، لأنها تتبنى المنهج الاستقرائي – فما يلازم ظاهرة طبيعية في مكان ما يسقط على كل الظواهر الأخرى، والوظيفة التي يقوم بها نبات في منطقة معينة تسقط على جميع النباتات في العالم – فإن هذا الأمر غير وارد في الظواهر الاجتماعية، فلكل مجتمع عاداته وتقاليده ومميزاته، لذا كان التعميم غير وارد في الظواهر الاجتماعية، وهذا ما بينه جولدنر (Gouldner) في كتابه الأزمة القادمة لعلم الاجتماع

الغربي، إذ نفى وجود التعميم وألغى مصداقيته في علم الاجتماع، وبين أن الحياة الاجتماعية متغيرة وأن العلاقات الإنسانية لا تملك جوهرا ثابتا،لأنها متباينة ومختلفة لذلك لا يمكن أن يدخل علم الاجتماع دائرة العلمية بمعناها الفيزيائي.

إن رايت (Wright) يؤكد – في كتابه مبادئ علم الاجتماع – تجنب التعميم أثناء دراسة الظواهر الاجتماعية بقوله " **على الباحث أن يجتنب التعميمات السهلة في المسائل الاجتماعية من مثل الاعتقاد أن المستهلك يتصرف وفق قوانين المنطق** "[6].

يبدو أن التعميم غير ممكن تماما في الأبحاث الاجتماعية فهل يمكن الحديث عن التفسير العلمي في غياب التعميم ؟

إن التعميم يستلزم خصائص أخرى كالحتمية والتنبؤ، لأن قيمة العلم تكمن في انطوائه على الحتمية لأن حتمية الظواهر تسمح لنا بتأسيس القانون، ومن ثمة التنبؤ بحقيقة الظواهر في المستقبل وتعميمها في الحاضر، والعلوم التي لا شك في مصداقيتها هي تلك العلوم التي تمتاز بالحتمية والتقنين كما عبر عن ذلك المفكر الفرنسي المعاصر نافيل (Navel) بقوله " **إن العلوم الأكثر صرامة التي لا يعترض أحد على طابعها العلمي هي التي تهتم بالممكن، ما هو الممكن ؟ انطلاقا من الملفوظات الهندسية من نقطة مأخوذة من خط مستقيم، لا نستطيع أن نرسم إلاّ قائما واحدا على هذا المستقيم...وأنه يستحيل أن تتغير نسبة الأكسجين والهيدروجين في تلوينة الماء**"[7]. فهل يمكن الإقرار بمبدأ الحتمية و التنبؤ في الظواهر الاجتماعية ؟

نفى المفكر الانجليزي المعاصر جون ركس (John Rix) قدرة الباحث في علم الاجتماع على التنبؤ، لأن الظواهر الاجتماعية أكثر تنوعا وتغيرا، ولا تعرف الاستقرار كما هو الحال في الظواهر الفيزيائية، لأن الإنسان يتميز بالثقافة والإرادة الحرة التي تدفعه إلى تغيير الظاهرة حتى في آخر لحظة ولكل إنسان أو مجتمع قوانينه الخاصة التي لا تسقط على غيره من الأفراد، و إذا كان للظواهر الفيزيائية غاية محدده، فإن السلوك الإنساني تختلف غايته من فرد إلى فرد؟ فكيف لنا إذن أن نتنبأ بالسلوك البشري ؟

ويرجع عجزنا إلى عدم القدرة على التنبؤ في العلوم الاجتماعية إلى صعوبة تصور تفاعل الأفراد مع الظروف لتي يوضعون فيها، وإلى تداخل الأحاسيس والمشاعر الداخلية في توجيه سلوك الفرد وعادة ما تخفى هذه الأحاسيس والمشاعر عن الباحث، وحذر العالم الاجتماعي ريكر (Ricker)،

الباحثين في الظواهر الاجتماعية من التنبؤ بالأحداث الاجتماعية، ذلك أن الأحداث التي نحاول التنبؤ بها تندرج في نسق غير معزول عن تأثير العديد من العوامل التي قد نجهلها[8].

يتضح مما سبق أن تدخل العامل البشري وفق إرادته الحرة جعل التنبؤ بالظواهر الاجتماعية في المستقبل أمر غير ممكن، وبهذا أصبح علم الاجتماع يفتقد إلى خاصية هامة من خصائص العلم وهي الحتمية، مما يجعل التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية محلا للشك والانتقاد.

3- الموضوعية:

الحديث عن الموضوعية هو حديث عن الأخلاق كخاصية من خصائص العلماء والموضوعية صفة يعاني علم الاجتماع من غيابها، والحديث عن هذه الصفة يخلق هوة واسعة بين العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع، لأن العلوم الطبيعية تعمل وفق موضوعية وتحيز مطلق، والباحث فيها يستطيع أن يعزل ذاته عن الموضوع الذي يدرسه، في حين يجد الباحث في الظواهر الاجتماعية ذاته جزء من الدراسة فهو الدارس والمدروس في آن واحد .

وعبر كلود ليفي ستروس (Claude Levi Strauss) أصدق تعبير عن افتقاد العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية للموضوعية فقال " **ذلك العدو السري للعلوم الإنسانية سواء على مستوى الوعي العفوي والمحايد للموضوع أو الوعي التأملي أو وعي الوعي عند العالم** "[9]. ونفى أيضا المفكر الفرنسي ميشال فوكو(M Foucault) الدقة والموضوعية عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما جعله يرفض علمية الظواهر الإنسانية والاجتماعية وهذا ما يظهر في قوله " **لا جدوى من القول أن العلوم الاجتماعية هي علوم خاطئة، بل هي ليست علوم على الإطلاق فالتشكيلات التي تحدد وضعيتها وتجذرها في الإبستمية الحديثة تمنعها من أن تكون علوما** "[10].

وتحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية مرهون بتحديد العلماء لتحيزاتهم وعدم تعصبهم لكن هذا الأمر غاية في الصعوبة ومن جملة الأسباب التي تجعل الباحث في الظواهر الاجتماعية بعيدا عن الموضوعية، فقدانه لسلطة إصدار الأحكام، لأن أغلب القرارات تفرض على الباحث من طرف رجال السلطة ذلك أن النتائج التي يقررها الباحث قد تسيء للحكم والمجتمع، لذا يجبر الباحث على تغيرها وتعديلها إن لم نقل تزيفها. وهذا ما أكده رايت الذي بين أن الباحث في علم الاجتماع يكون في أغلب الأحيان مغايرا لنتائج بحثه خوفا من السلطة[11].

إن أغلب الحكومات في العالم تعمل على التحكم في البحث الاجتماعي لبسط نفوذها لأن العلوم الاجتماعية تعتبر أداة فعالة في تحقيق السيطرة على الإنسان والمجتمع، ومن ثمة فلا غرابة أن تسعى القوى السياسية إلى فرض سيطرتها وتوجيهها للبحث العلمي كما أن إطلاق العنان للباحث في علم الاجتماع يعتبر تهديدا للحكم ولعلاقات الدولة الخارجية[12]. فالتصريح بالجريمة داخل المجتمع وبنسب عالية وبكل موضوعية، قد يؤدي إلى فشل السلطة في إقامة شبكة علاقات مع باقي دول العالم.

ويضاف إلى مشكلة تدخل السلطة في الدراسات السوسيولوجية مشكلة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى ونقصد بها مشكلة الإيديولوجيا، لأن الإيديولوجيا جزء من كيان الباحث ولا شك أنها تسكن أعماقه، لذا فإن الباحث في علم الاجتماع في غالب الأحيان سيوجه أبحاثه العلمية إلى خدمة الإيديولوجية التي يتبناها، وبين ميشال فوكو هذا الأمر، وأكد أن كل محاولة للقيام بوصف دقيق أكثر للعلائق الموجودة بين البنية الابستيمولوجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية والوظيفة الإيديولوجية أمر غير وارد تماما، والنقص النظري الحاصل في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية إنما يعود إلى تدخل العامل الإيديولوجي، الذي أبعد هذه العلوم عن الموضوعية والدقة المطلوبة[13].

وعلى هذا النحو يجد الباحث في الظواهر الاجتماعية نفسه مرغما على تجاوز الموضوعية حتى وإن كان كارها لذلك، ومرة أخرى تفتقد دراسة الظواهر الاجتماعية إلى خاصية هامة من خصائص الروح العلمية وهي الموضوعية، وإن استطاع علماء الاجتماع أن يتجاوزوا بعض الصعوبات التي تعترضهم في دراسة الظواهر الاجتماعية فإن مشكلة الموضوعية بقيت دون حل.

4- التقنين والدقة العلمية :

غياب الوضعية في دراسة الظاهرة الاجتماعية –كما سابق الذكر – يعني بصفة حتمية غياب الدقة، وتبقى العلوم الاجتماعية احتمالية، وقد حاول العالم الرياضي الشهير فريد بوكستين،أن يطبق الرياضيات في دراسة الظواهر الاجتماعية وفي هذا يقول" **لقد انتظرت أربع أسابيع وبعدها أدركت أن هذا لن يجدي فتيلا وسوف أصبح مجرد عالم رياضيات مثير للإزعاج** ".يقصد بوكستين هنا أن الرياضيات إن لم ترتبط بعلم آخر فإنه لا قيمة لها، وكان العلم الآخر في نظر بوكستين هو علم

الاجتماع، وقضى سنوات وسنوات في محاولة لإكساب علم الاجتماع الدقة المشهودة في الرياضيات وماذا كانت النتيجة ؟

يقول بوكستين – عندما قدم رسالته العلمية عن كيفية استخدام الرياضيات النسبية العامة لقياس التغيرات الاجتماعية – أن الأوساط العلمية سخرت منه وقالوا: " **نحن لا ندري ما هذا في الحقيقة ولكننا نعلم أنه ليس علم اجتماع، نرجو أن تفكر في شيء آخر تقوم به في حياتك!**"[14].

والمقصود هنا أن تحويل الدراسات الاجتماعية إلى دراسات كمية دقيقة، يخرجها من علم الاجتماع إلى علم الإحصاء، فتفقد بذلك طبيعتها وخصائصها المميزة لها. ويضاف إلى غياب الروح العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية مشكل آخر، يجعل علم الاجتماع محل النقد والانتقاد، من قبل العديد من المفكرين، هذا المشكل يتمثل في عجز العلماء في تحويل أغلب الدراسات الاجتماعية إلى قوانين علمية.

إن أغلب الذين رفضوا دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية، رفضوها بحجة أنها تفتقد إلى منهج قويم، يؤدي إلى تأسيس قانون علمي عام، فكان القانون عقبة واجهت الباحثين في الظواهر الاجتماعية، رغم أن بعض المفكرين نادوا بتطبيق مناهج الفيزياء على الظواهر الاجتماعية، واعتبروا الظاهرة الاجتماعية قابلة للدراسة مثلها مثل الظاهرة الطبيعية، وصرحوا بإمكانية التوصل إلى قانونين في علم الاجتماع ومن بينهم لندبرج (Lundberg) إذ يقول " **إن قوانين الفيزياء لا يقتصر تصورها على مجال تطبيقها فهي لا تصف سلوكا يحدث في أي مكان في الكون الطبيعي غير الخاضع للضبط. وباختصار فإن أي مجتمع يجب أن تكون له قوانينه الخاصة** "[15].

إن لندبرج يذهب إلى أبعد من هذا إذ بين أن القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية تماثل في دقتها القوانين الفيزيائية. لكن هل هذه الرؤية ممكنة واقعيا ؟

رفض جون ركس (John Rix) هذه الرؤية، ووجه عدة انتقادات للندبرج وبين أن رؤيته رؤية ميتافيزيقية لا أصل لها في الواقع. لأن التباين بين الفيزياء وعلم الاجتماع واضح تماما ومن ثم " **فقد فشل لندبرج في إدراك أن الأسئلة التي يتحتم الإجابة عنها لتأسيس هذا النوع من القوانين التي تدور في خلده، قد لا تكون الأسلة التي أدت إلى تأسيس علم الاجتماع، إن المشكلة الرئيسية هي تقرير المفاهيم العامة التي يمكن على أساسها التنبؤ بالأنساق الاجتماعية** "[16].

يريد جون ركس هنا أن ينقل لندبرج إلى الواقع، إذ أن القانون يعني التنبؤ والتنبؤ غير وارد في الظواهر الاجتماعية، ولو أمكن ذلك لما كانت المشاكل الاجتماعية، فإرادة الإنسان الحرة تقضي على كل قانون وتبطل كل تنبؤ، وأستند جون ركس إلى دراسات الفيلسوف الألماني المعاصر دلتاي (Dilthey) ليدعم وجهة نظره، هذا الأخير أكد أن ضرورة المنهج العلمي تكمن في تأسيس القانون، والقوانين لا أهمية لها في العلوم الاجتماعية يقول دلتاي " **إن الاطرادات التي يمكن أن توجد في مجال المجتمع هي من حيث العدد والأهمية والدقة تتجاوز القوانين التي يمكن أن نضعها عن الطبيعة على أساس العلاقات بين الزمان والمكان** "[17]. بمعنى أن الظواهر الاجتماعية متنوعة ومن الاستحالة أن نضبط كل ظاهرة بقانون خاص. ثم إن الميكانيك والفيزياء في عصرنا هذا، لم تعد تملك الوحدة والاتساق في المباحث كما كان ذلك في قرون ماضية، ولم تعد قواعد نيوتن صادقة على كل الأجسام ولا عامة ولا شاملة، وبقي صدق هذه القواعد مقبولا فقط على مستوى الأجسام الكبيرة . أما الأجسام المتناهية في الصغر فقد أثبتت نسبية آنشتاين أنها لا تخضع لميكانيك نيوتن. فأصبح العالم يبدوا بأسره قابلا للرد إلى اختلافات بنيوية في المكان [18]. ولا ضامن من حدوث الأمر ذاته عند إسقاط هذه القوانين الفيزيائية على الظواهر الاجتماعية والدراسات التاريخية لا تؤكد أن المدن تجذب إليها الناس جذبا يتناسب طردا مع الكتلة وعكسا مع مربع المسافة.

ويستمر جون ركس في نزعته النقدية لتقنين الظاهرة الاجتماعية فيقول " **إن بناء الفعل الاجتماعي قابل للتغير بدرجة عالية لأن غايات الفعل الاجتماعي نفسه قابلة للتغير، فهي تتميز بثراء المضمون كما أشرنا، وبدلا من إقامة علم اجتماع يهتم فقط ببناء عدد محدد من نماذج البناء الاجتماعي. قلنا أنه يجب أن يهتم بتشييد نماذج يمكن أن تتغير بقدر تغير الغايات التي ينشدها الناس وهم مترابطين** "[19].

وعليه كان الحكم على الظواهر الاجتماعية بأنها متغيرة، فهل يمكن بناء قانون ثابت يحكم ظاهرة متغيرة ؟!

يتبين بعد هذا التحليل أن دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية يصطدم بعوائق إبستمولولوجية يصعب وأحيانا يستحيل تجاوزها .

وما يزيد من تعقيد الدراسة العلمية للظاهرة الاجتماعية المفارقة بين النظرية والتطبيق .فلكل علم من العلوم جانبه النظري وجانبه التطبيقي، والحديث عن الدقة العلمية لا يتم بعيدا عن التطابق بين

الجانب النظري والتطبيقي، لأن التطابق بين هذين الجانبين يقضي على الاحتمال ويقلصه، والملفت للانتباه أن النظرية الاجتماعية عرفت عدة انتقادات قبل أن نبينها نحدد مفهوم النظرية ويقصد بها " **البناء الفكري التأملي الذي ترتبط فيه النتائج بالمبادئ أو المقدمات** "[20].

وعرفها جميل صليبا في معجمه الفلسفي بقوله " **النظرية قضية تثبت برهان، وهي عند الفلاسفة تركيب عقلي مؤلف من تصورات منسقة تهدف إلى ربط النتائج بالمبادئ**"[21].

فهل المقدمات التي يصوغها علماء الاجتماع متناسقة مع النتائج؟ وهل ما يبنيه الباحث في الظواهر الاجتماعية في مخيلته يتفق مع غيره من الباحثين؟ ويسقط على الواقع كما ينبغي ؟

الإجابة عن هذه التساؤلات تضع الدراسة الاجتماعية في الاختبار وتقلل من علميتها.

لقد ظهر علم الاجتماع كعلم مستقل بذاته ومتخصص في دراسة الظواهر الاجتماعية، إلاّ أن المتتبع للتعريفات التي قدمت لعلم الاجتماع، لا يعبأ أن يكتشف تعدد النظريات المقدمة من طرف العلماء وتباينها واختلافها، ونتيجة الاختلاف وجهات النظر تعددت التصورات وتناقضت، لتخلق بذلك اتجاهات فكرية ومنهجية متعددة، وتنوعت المدارس الاجتماعية بشكل ملفت للانتباه.

وبين جون ركس (John Rix) في دراسته المميزة، الخلل الموجود على مستوى النظريات الاجتماعية، ووضح موفقة من خلال انتقاداته للمدرسة البيولوجية في علم الاجتماع التي ترى أننا نستطيع دراسة الظواهر الاجتماعية كما ندرس الحيوان والنبات وهذا مستحيل في نظر جون ركس لأننا في البيولوجيا لا نجد خللا فيما نتصوره وما نلاحظه في الواقع على عكس الظواهر الاجتماعية فليس بوسعنا أن نتبين الخصائص التي يحددها المجال الاجتماعي، بنفس السهولة التي يعرفها عالم الأحياء، ولا يمكننا أيضا أن نقيم تصنيف نوعي للظواهر الاجتماعية، ومن الصعوبة بمكان أن نعثر على بعض السمات الإمبريقية (التجريبية الميدانية)، التي تصلح للتعرف على ما هو اجتماعي على المستوى النظري. وتفطن دوركايم (Durkhiem) لهذا الأمر وصرح به، إذ بين أن الظواهر الاجتماعية تتميز بالقهر لذا لا بد أن نميز بين نظرة العالم ونظرة الملاحظ، فالنظرية في علم الاجتماع شيء والواقع شيء آخر[22].

وهكذا كانت الدراسات السوسيولوجية فريسة للتناقض وتضارب العوامل الثقافية والإيديولوجية والحس المشترك، وعوامل أخرى تجعل نظريات الباحث تتعارض وتتباين مع الواقع وهذا ما جعل علم الاجتماع يخرج عن البنية المنطقية للعلم، فكان حصاده التقصير، وعلى هذا النحو لا يمكن استيعاب جوانب الظواهر الاجتماعية، فهي تميل إلى جانب دون الآخر وأحياننا أخرى لا تقبل التطبيق إلاّ عند من آمن بالافتراضات الفلسفية، والتزم بالحدود الإيديولوجية.

الفجوة فسيحة إذن، بين ما يتصوره الباحث في الظواهر الاجتماعية على المستوى النظري، وبين ما يشهده الواقع العلمي الميداني التجريبي أو ما يسمى الإمبريقي.إن مصداقية العلوم الطبيعية والفيزيائية مستمدة من تكامل التفسيرات وتوافق جانبها النظري مع جانبها التجريبي، وهذا ما يخلق نوعا من التآزر والتناسق الذي يقود إلى الدقة المتناهية، فالفيزياء النظرية مثلا ترسم خطى وتحدد أطر الفيزياء العملية، والثانية تحمل اختيارات الأولى وتفعلها، على عكس ما نلاحظ في العلوم الاجتماعية التي ينعكف بعض علمائها على التجريب دون أن يبالي بالتنظير، وآخر ينظر فيخونه ويكذبه التجريب وإن غياب الانسجام المنطقي بين التنظير والتجريب في آن واحد، لهو سبب اضطراب الحدود المنطقية في العلوم الاجتماعية. " **من غير الممكن تفسير العالم الداخلي انطلاقا من قوانين الطبيعة ومن المستحيل أن نصوغ علميا جوهر الإرادة الحرة التي يعترف الفرد بوجودها في نفسه بصورة لا يمكن إنكارها** " [23].

وأكد رايت (Wright) على هذا التباين، مبينا أن علم الاقتصاد أو الفيزياء يستطيع أن ينظر ثم يجرب دون خوف " **أما في علم الاجتماع فهناك خطر أن لا نميز في مثل هذه الفرضيات بين ما هو واقعي وما هو متوهم وخادع** "[24].

إن الباحث في العلوم الاجتماعية يصاب بانتكاسة علمية، حينما يلاحظ الفارق بين ما تخيله وافترضه ونظر له، وبين ما يجده على أرض الواقع، وكأن نظرياته تحولت إلى أفكار فلسفية ميتافيزيقية خالية من كل المعايير العلمية " **فأصبحنا نرى العلوم الاجتماعية صنفين في منهجيتها إما تجريب مفرط وإما تلاصق مع الواقع** "[25].

يظهر جليا أن علم الاجتماع رغم انفصاله كعلم قائم بذاته إلاّ أنه يفتقد بشكل واضح إلى الروح العلمية اللازمة، ودراسة الظواهر الاجتماعية بأسس علمية بقي موضوع جدل وخلاف ليس فقط بين المختصين في فلسفة العلوم، ولكن حتى بين علماء الاجتماع أنفسهم.

5. تأثير الفلسفة في علم الاجتماع:

تبين لنا أن علم الاجتماع لا يزال يعاني من افتقاده لخصائص العلم، وأن المناهج فيه لا تزال قاصرة عن ضمان الوحدة و الاتفاق، وأن الاختلاف يبقى ميزة هذا العلم والحديث عن الاختلاف يقودنا إلى البحث عن الجانب الفلسفي في علم الاجتماع، وعن حضور الفلسفة في الدراسات الاجتماعية ويمكن إثبات هذا الأمر من خلال البحث عن مواصفات عالم الاجتماع.

لا يمكن أن يكون عالم الاجتماع عالما عاديا أو شخصا يهتم ببناء القوانين وتأسيس النظريات، بل يجب أن يكون شخصية مميزة وأقل ما يمكن أن يتوفر من صفات لدى الباحث في الظواهر الاجتماعية، أن يتمتع بسلطة إصدار الأحكام في الحقل الإنساني[26]. ذلك أن الباحث في الظواهر الاجتماعية يحتاج إلى الدقة في الإحصائيات، ومصدر هذه الإحصائيات هو السلطة، وإذا لم يتمتع العالم بالتحكم في هذه السلطة فقد تحجب عنه هذه الإحصائيات، وتؤول دراساته إلى الخطأ.

إن الباحث في – الظواهر الاجتماعية –إذا أراد القضاء على مشكل اجتماعي فإنه يحتاج إلى سلطة القرار، وتأسيس النظم وفقا لما يراه مفيدا للفرد والمجتمع. ولا بد أن يكون الباحث في الظواهر الاجتماعية ذا خبرة واسعة وتجارب متعددة وعلى دراية كاملة بثقافة وطبائع الشعوب، وله معرفة كاملة بالموضوعات الاجتماعية كالاقتصاد والسياسة والفن، وأن يكون كثير الأسفار والترحال حتى يتسنى له معرفة تقاليد البلدان والمجتمعات ولغاتها، ووجب أن يتمتع عالم الاجتماع بالقدرة على الملاحظة الدقيقة واستخلاص النتائج استنادا إلى براهين كافية.

وبين رايت (Wright) أن الذين يمتلكون هذه المواصفات هم قلة قليلة، لأن أكثر الباحثين في علم الاجتماع يميلون إلى التخصص والتهرب من الدراسة الشاملة، كما أنهم يفتقدون إلى الترحال والخبرة اللازمة، ويعتمدون على الدراسات عن بعد، وهذا ما يؤدي إلى ضعف أبحاثهم ونقص فعاليتها. ما يهمنا هنا: هل المواصفات التي ذكرناها سابقا هي مواصفات عالم أم فيلسوف ؟ إنها ولا ريب مواصفات حكيم فيلسوف، وكأن رايت يريد أن ينقل علم الاجتماع إلى حقل الفلسفة من جديد، فالخبرة والشمولية هي خصائص الحقيقة الفلسفية التي لا تعرف التخصص وإن هذا الأمر يقودنا للحديث عن الفلسفة الاجتماعية، إذ أن الكثيرين يرون أن هذا المصطلح قد يعوض علم الاجتماع، وتهتم الفلسفة الاجتماعية بدراسة حياة المجتمع عموما وهي مهمة قد تكون أرقى من مهمة عالم الاجتماع لأن التجريد الفلسفي للقضايا الاجتماعية يزيدها تعقيدا وغموضا لكن يكسبها فعالية أكثر، وبين المفكر الفرنسي المعاصر مارلو بونتي (Merleur Ponty) أن لغة الفلسفة هي اللغة اللائقة للباحث في الظواهر الإنسانية والاجتماعية[27].

وما نخلص إليه في النهاية أن النظرية الاجتماعية رغم دخولها دائرة العلم لا تزال تحتفظ بالطابع الفلسفي، ويبدو أن علم الاجتماع يوم إرتدى ثوب العلم نسي أن يخلع ثوب الفلسفة، وأكرر القول أن هذا ليس انتقاصا من قيمة وفعالية علم الاجتماع وإنما هو اعتراف صريح بتعقيد الظاهرة الاجتماعية وصعوبة السيطرة عليها سيطرة علمية فيزيائية، ويمكن القول أن الفرق بين مجتمع متقدم

ومجتمع متخلف، هو قوة علم الاجتماع في المجتمع المتقدم وضعفه في المجتمع المتخلف وقوة علم الاجتماع مستمدة من قوة الطابع العلمي والفلسفي فيه على حد سواء.

الهوامش:

[1]- كريشمان كومار: حول مصطلح المجتمع المدني On Civil Society ترجمة، عدنان جرجس، الثقافة العلمية. العدد 107 (يوليو2001) الكويت، ص36

[2]- جمال معتوق: إسهامات المسلمين في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة مجلة دراسات إنسانية، مجلة صادرة عن كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد الثاني، (2002)، جامعة الجزائر ص257

[3]- نفسه الصفحة نفسها

[4]- نفسه: الصفحة نفسها.

[5]- ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، ط3، دار الحداثة طريق المطار ، شارع مدرسة القتال،1996 ص69، 71

[6]- نفسه ص14

[7]- آن إينو: تاريخ السيميائية، ترجمة رشيد بن مالك، د ط، منشورات مخبر الترجمة والمصطلح، جامعة الجزائر ودار الآفاق، 2004 ص34، 35

[8]- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، منشئة المعارف الإسكندرية، د ت ص56.57

[9]- علا مصطفى أنور: التفسير في العلوم الاجتماعية،، د ط، دار الثقافة للنشر و التوزيع القاهرة، 1988، ص102، 103

[10]- الزواوي بغوره: مدخل إلى فلسفة العلوم دراسة تاريخية نقدية مع نصوص مترجمة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص.205

[11]- ميشال فوكو: الكلمات و الأشياء، ترجمة مطاع صفدي آخرون، مراجعة جورج زيناتي، مطاع صفدي، د ط، مركز الإنماء القومي بيروت،1990، ص25

[12]- ف.ج.رايت: مبادئ علم الاجتماع، ص15

[13]- ميشال فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، د ط ،المركز الثقافي العربي الدار البيضاء المغرب، 1986، ص175

[14]- دانا ماكنزي: شكل الجنون ، ترجمة: نادية شكري. مراجعة: ذكي خبيز. الثقافة العالمية، العدد102. 2000، الكويت ص107

[15]- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ص56، 57

[16]- نفسه، ص230

[17]- نفسه، ص230

[18]- عبد الكريم اليافي: تمهيد في علم الاجتماع، د ط ، جامعة دمشق، 1964، ص218

[19]- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ص219

[20]- كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، مادة النظرية، ط1، مكتبة لبنان شركة ناشرون بيروت، 2000، ص63

[21]- جميل صليبا: المعجم الفلسفي ،ج2، د ط، الشركة العالمية للكتاب، 1994، مادة النظرية، ص377

[22]- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ص39

[23]-Raymond Aron: La philosophie critique de l'histoire, Librairie philosophique J.Vrin.Paris. France. 1969.p 94. **« il est impossible de déduire ou d'expliquer le monde intérieur à partir des loi de la nature. Il est impossible de formuler scientifiquement l essence de la volonté libre dont l'homme reconnait en lui la présence irrécusable.»**

[24]- ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع، ص15

[25]- يمنى طريق الخولي: مشكلة العلوم الإنسانية تقنيتها و إمكانية حلها،ط2 دار الثقافة للنشر و التوزيع القاهر،1992د ت، ص116

[26]- ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع، ص15

[27]- علا مصطفى أنور: علاقة الفلسفة بالعلوم الإنسانية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1994، ص18، ص19

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية :

1- الزواوي بغورة: مدخل إلى فلسفة العلوم دراسة تاريخية نقدية مع نصوص مترجمة مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2000

2- آن إينو: تاريخ السيميائية ترجمة رشيد بن مالك، د ط، منشورات مخبر الترجمة والمصطلح، جامعة الجزائر و دار الآفاق، 2004

3- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، د ط، منشئة المعارف الإسكندرية، د ت.

4- ميشال فوكو: الكلمات و الأشياء ترجمة مطاع صفدي آخرون مراجعة جورج زيناتي، مطاع صفدي، د ط، مركز الإنماء القومي بيروت،1990

5- ميشال فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، د ط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1986

6- ف.ج.رايت: مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، ط3، دار الحداثة طريق المطار، شارع مدرسة القتال، 1996

7- يمنى طريف الخولي: مشكلة العلوم الإنسانية تقنيتها وإمكانية حلها،ط2 دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهر، .1992

8- عبد الكريم اليافي: تمهيد في علم الاجتماع، د ط، جامعة دمشق، 1964.

9- علا مصطفى أنور: التفسير في العلوم الاجتماعية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1988.

10- علا مصطفى أنور: علاقة الفلسفة بالعلوم الإنسانية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1994

– الموسوعات والمعاجم :

1- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج 2، د ط. الشركة العالمية للكتاب بيروت 1994.

2- كميل الحاج: موسوعة المصطلحات الاجتماعية، ط1، مكتبة لبنان شركة ناشرون بيروت، 2000

– المجلات

1- الثقافة العالمية: العدد 107 (يوليو 2001)، الكويت

2- دراسات إنسانية: مجلة صادرة عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، (2002)، جامعة الجزائر

ثانيا : باللغة الفرنسية:

1-Raymond Aron : La philosophie critique de l'histoire, Librairie philosophique J.Vrin. Paris. France. 1969